http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1642) السنة السابعة - السبت (31) تشرين الاول 2009

توقيف عشرات الضباط على خلفية تفجيرات الاحد

استجابة أممية لطلب بغداد تشكيل لجنة تحقق باعتداءات الأحد الدامي

اضرار جسيمة بمبنى وزارة العدل .. عدسة المدى

بغداد/ بشير الاعرجي والوكالات

في الوقت الذي استجاب فيه الامين العام للامم المتحدة لطلب العراق بتشكيل محكمة دولية اثر تفجيرات الاربعاء الدامي، اوقفت السلطات المختصة ستين عنصرا امنيا على خلفية الانفجارين اللذين طالا مباني حكومية الاحد الماضي واوقعا المئات من الضحايا.

وأعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: أنه سيوفد قريبا مبعوثاً إلى العراق لإجراء مشاورات أولية تتعلق بأمن البلد وسيادته، وقال في مؤتمر صحفي: إن قرار إيفاد مساعده الجنرال أوسكار فرناندیز تارانكو للعراق اتخذ في أعقاب موجة التفجيرات التي وقعت في بغداد في آب الماضي، مضيفا: إن التفجيرات الأخيرة دفعته للتسريع في الإيفاد لإجراء مشاورات أولية مع المسؤولين العراقيين تتناول كيفية تعامل الأمم المتحدة مع هذه القضية. وأكد أن أعمال العنف تستهدف الأبرياء وترمي إلى تقويض ما وصفها بالديمقراطية الهشة في العراق. وأوضح الأمين العام الأممي: أن مبعوثه لن يبدأ تحقيقاً رسمياً إلا بعد الحصول على تكليف واضح من مجلس الأمن الدولي بهذا الشأن.

من جهتها رحبت وزارة الخارجية بقرار الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون والخاص بإرسال مساعده للشؤون السياسية اوسكار فيرناندیز تارانكو للتشاور مع العراق حول الأحداث الدامية التي وقعت في ١٩ الماضي. وقالت الوزارة، في بيان يوم الخميس الماضي «اننا في الوقت الذي نقدر فيه للأمين العام استجابته لطلب حكومة العراق، فاننا نرحب بالمبعوث الدولي فيرناندیز تارانكو وبعثته وسنتعاون بكل شفافية وموضوعية معه من أجل انجاح المهمة المكلف بها». وأضافت «نأمل أن تكون هذه هي الخطوة الأولى لمساهمة الأمم المتحدة في مساعدة العراق للتغلب على التحديات التي يواجهها»، معربة عن استعدادها لتوفير كل التسهيلات للبعثة الدولية للاتصال بالجهات الرسمية للحصول على المعلومات التي ترغب في الحصول عليها.

وأكدت الخارجية أنها على يقين بان هذا التعاون، الذي اصبح نهجا واضحا في سياسة العراق الخارجية وفي علاقاته مع المنظمات الدولية، سيفضي إلى كشف الحقائق، ويؤكد وقوف المجتمع الدولي مع العراق في معركته ضد الارهاب، وبما ينسجم مع قرارات الشرعية الدولية، وبشكل خاص قرارات مجلس الامن المتعلقة بمكافحة الارهاب في العراق، وتجفيف موارده والتصدي للقوى والتنظيمات التي تقدم له الدعم والملاذ الامن.

وبعد تفجيرات آب بعث العراق برسالة يطلب فيها من مجلس الأمن الدولي إنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في تلك الهجمات، وأحال بان رسالة العراق إلى المجلس لكنه لم يتلق رداً. وسئل بان هل سيزور مبعوثه سورية، فقال: إن المنظمة الدولية ستناقش احتمال توسيع المسألة إلى ما وراء حدود العراق في وقت لاحق مع دول في المنطقة.

واتهمت حكومة بغداد سورية بتقديم ملاذ آمن للبعثيين الذين يخططون لهجمات، وطالبت بتسليم عدد منهم، إلا أن دمشق اشترطت لتسليم أي من المتهمين تقديم أدلة موثوقة، ورغم محاولات تركيا والجامعة العربية التوسط، إلا أن العراق أعلن أنه يفضل المضي في التحقيق الدولي، وليس عن طريق الحوار. وطلب العراق بعد تفجيرات آب من المجتمع الدولي إرسال مبعوث دولي لتقييم حجم التدخل الخارجي، كما جدد هذا الطلب إثر تفجيرات الأحد الماضي التي تبنت مسؤوليتها ما تعرف بدولة العراق الإسلامية المرتبطة بالقاعدة، ورغم أن الشكوك منذ البداية حامت حول تنظيم القاعدة بعد التفجير، ذلك أنه يحمل بصماتها، إلا أن رئيس الوزراء نوري المالكي، اتهم من وصفهم بـ«عناصر بعثية».

وطال التفجير بناية وزارتي العدل والبلديات، حيث ظهرت علامات الدمار عليهما، ونقل مراسل (المدى) من موقع الانفجار في الصالحية: ان الفرق المختصة لا تزال تقوم بعمليات التنظيف وازالة الانقاض منذ يوم الاحد الماضي، اذ ان قوة الانفجار اتت على معظم مكاتب الوزارتين، وبالاخص العدل، فواجهة الوزارة المكونة من ستة طوابق قد تم تدميرها بالكامل، وتناثر الاثاث والملفات داخل الوزارة.

واضاف المراسل: ان الاوراق الرسمية تطايرت من مبنى الوزارة الى الشارع، وقد اتلف العديد منها جراء الانفجار. ويبدو من خلال حجم الدمار ان اشهرا طويلة امام اعمار مبنى الوزارة، لكن برغم هذا، سيباشر يوم غد الاحد مجلس الانضباط والمحكمة الادارية العمل في الوزارة، وقال المفتش العام في وزارة العدل احمد حبيب العباسي في تصريح لـ(المدى): ان المباشرة بالدوام يأتي من اجل الحفاظ على حقوق المتقاضين امامهما سواء من المواطنين او الموظفين، لأن بعض الدعاوى تتعلق بمدد اقامة الدعاوى والطعن. واضاف العباسي: ان عدم المباشرة بالعمل سوف يلحق الضرر بالجميع بسبب فوات المدد القانونية المنصوص عليها.

وأثارت التفجيرات الأخيرة تساؤلات وشكوكاً حول الوضع الأمني والانتخابات النيابية التي ستجري في كانون الثاني المقبل. وأمس الاول قررت السلطات العراقية توقيف اكثر من ستين من عناصر الامن بينهم ١٣ ضابطا على خلفية التفجيرات الاخيرة التي استهدفت وزارتي العدل والبلديات ومحافظة بغداد الاحد. وقال المتحدث الرسمي باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا: ان لجنة التحقيق «في العملية الارهابية التي استهدفت المواطنين الابرياء في وزارة العدل ومجلس محافظة بغداد يوم الاحد في منطقة الصالحية قررت توقيف ١٣ ضابطا برتب مختلفة وخمسين منتسبا من القوة المكلفة بحماية المنطقة واحالتهم الى التحقيق».

واوضح عطا: ان «اللجنة امرت بتوقيف مدير شرطة الصالحية وآمر مركز شرطة الصالحية وآمر مركز شرطة الجعيفر وآمر قاطع شرطة المثنى، وآمر نجدة الكرخ، وضابط استخبارات نجدة الكرخ». كما امرت اللجنة «بتوقيف ستة ضباط رفيعي المستوى من اللواء ٢٢ التابع للفرقة السادسة للجيش العراقي، ومسؤول المرابطات في منطقة الصالحية». وفي بيان منفصل اخر، قررت قيادة عمليات بغداد الخميس «توقيف ومساءلة آمري القواطع والسيطرات والمرابطات (نقاط التفتيش الثابتة والمتحركة).

الأميركيون والانكليز شغوفون بالطوابع العراقية

بغداد/ وكالات

يعرف انيس امجد في العراق كأفضل الاختصاصيين في مجال الاسمنت وهو يخصص ايام الاسبوع لجولة المصانع. غير انه في ايام السبت، يستبدل دوره كمهندس كيميائي بدور المشرف على مزاد علني للطوابع البريدية في بغداد.

ويجري المزاد في الطبقة الاولى من مبنى عثماني تم تشييده في العام ١٩٠٨ وصار بعد تسعة اعوام اول مكتب بريد بريطاني ولا تزال تظهر عند مدخله علبة البريد الحمراء الشهيرة في المملكة المتحدة.

ويشرح الرجل البالغ من العمر ٥٦ عاما والمتمسك بعزوبيته ويدير منذ ١٢ عاما عملية المزاد العلني هذه: «أترأس قسم المراقبة في وزارة الصناعة واتولى عمليات الرقابة في مصانع الاسمنت في العراق، غير اني لطالما رفضت مهمات العمل في الخارج لكي لا افوت هذا التجمع». وبقيت جمعية هواة جمع الطوابع وعالمي المسكوكات والميداليات العراقية التي تأسست في العام ١٩٥١ ابان الملكية، في حال من السبات خلال اكثر من ثلاثة اعوام بسبب الاوضاع الأمنية والحضور الطاغي للقاعدة في الحي غير انها عادت لتشهد حيوية مع ازدهار النشاط مجددا. وتضم الجمعية رسميا اكثر من الفي شخص غير اننا لا نجد اكثر من ثمانين عضوا فاعلا فيها، فيما تشهد اسعار الطوابع البريدية ارتفاعا كبيرا. ويؤكد كمال كامل، وهو بائع في السادسة والاربعين: «ان اصحاب المجموعات الاميركيين والانكليز شغوفون بالطوابع التي تظهر صدام». ويقول في هذا السياق «كان سعر مجموعة الطوابع البريدية التي تمثل صدام في ما مضى مئتي دينار «٠,١٧ دولارا»، في حين ان سعرها راهنا خمسة الاف دينار «٤,٥ دولار». ارتفعت الاسعار على نحو ملحوظ». ويؤكد «في محلي التجاري، زبائني هم من العراقيين حصرا، لكن لدي وسيط بامكانه بلوغ (المنطقة الخضراء) حيث يبيع عددا كبيرا من هذه الطوابع للعسكريين والدبلوماسيين الاميركيين وهؤلاء يرغبون فيها كثيرا».

ويتحلق نحو ثلاثين بائعا وهاويا لجمع الطوابع حول طاولة مديدة ليتفحصوا مجموعات الطوابع والاوراق النقدية والعملات المطروحة للبيع. ومنذ ان تم اصدار اول طابع بريدي يحمل اسم العراق في العام ١٩١٧، اصدرت مديرية البريد ١٨٢٤ مجموعة، اربع وعشرون منها منذ بداية الحرب في العراق عام ٢٠٠٣. اما غارو ماناسكان، وهو عراقي من اصول ارمنية في الحادية والخمسين ويعمل خبير محاسبة ومديرا لمطعم ذائع الصيت في العاصمة فيرغب هو الاخر في بيع طوابع عدة من مجموعته التي تشمل ثلاثة ملايين طابع بريدي. ويقول في هذا الخصوص: «بدأت هواية جمع الطوابع في السادسة من العمر. انها شغفي الحقيقي. عندما افقد الاهتمام ببعضها ابيعها واشتري غيرها. نظرا الى اني عازب، سأترك المجموعة للكنيسة الارمنية».

ويؤكد محمد ضيا وهو عضو في الجمعية «ان ثلثي الناس حول هذه الطاولة جمعوا ثرواتهم من خلال الاشتراك في نهب مكاتب البريد او حتى من خلال ادارة عمليات السرقة في اثناء الغزو الاميركي للعراق في عام ٢٠٠٣». ويضيف: «عندما يوجه لهم اللوم، يسكت البعض في حين يقطع البعض الاخر وعدا باعادتها فيما ليس له نية في ذلك، فضلا عن وجود اخرين يحاولون الاقناع بان هذه الطوابع هي افضل حالا معهم مما ستكون عليها بين ايدي جهلة في موضوع الطوابع».

ومن سخرية التاريخ، فان جمعية هواة جمع الطوابع وعالمي المسكوكات والميداليات العراقية تجتمع في المكتب البريدي بالقشلة «اي الساعة بالتركية» في شارع السراي في باب المعظم حيث قام قبل عام ٢٠٠٣ متحف الطوابع البريدية، التي سرقت كل مجموعاته لتباع لهواة جمع الطوابع.

الهجمات في العراق أقل عدداً وأكثر تدميراً لصعوبة العثور على «مجندين»!

بغداد/ المدى والوكالات

كشفت التفجيرات الكبيرة التي استهدفت منشآت حكومية في العراق في الأسابيع العشرة الأخيرة عن أساليب جديدة في الهجمات المسلحة، في وقت تتخلص البلاد من العنف الطائفي وتسعى لإشاعة الاستقرار.

ويقول محللون: إن التفجيرات التي وقعت يومي ١٩ آب و٢٥ تشرين الأول مستهدفة منشآت تحظى بالحماية ويرجح أنها من تنفيذ القاعدة أو أنصار حزب البعث المنحل، إنما تهدف إلى تقويض الحكومة قبل الانتخابات العامة التي تجرى في كانون الثاني.

وطرح تقرير لوكالة رويترز تساؤلات حول أساليب الجماعات المسلحة في العراق من حيث: كيف تغيرت أساليب الجماعات المسلحة؟ فبينما كانت التفجيرات الانتحارية في السابق التي نسبت الى جماعات اسلامية متشددة تستهدف أساسا أهدافا سهلة مثل المساجد والأسواق حيث يتجمع الناس بأعداد كبيرة استهدفت الهجمات الكبيرة الأخيرة مباني حكومية. ويقول خبراء مكافحة الإرهاب: إن أساليب الجماعات المسلحة في العراق تتبع نمطا معتادا في اختيار الأهداف يتناوب استهداف قوات الأمن وجمهور المواطنين الأوسع والمؤسسات الاقتصادية ومنشآت الحكومة أو أفرادها. وعندما تتمتع فئة من الأهداف بحماية أكبر أو عندما يصبح المواطنون والحكومة متمرسين ولم تعد الهجمات تصيبهم بصدمة يجري اختيار فئة جديدة من الأهداف والغرض هو ألا تعرف السلطات باستمرار ماذا تتوقع. وقد يتناول التغيير أيضا الأهداف السياسية للمسلحين – فمن المحتمل أنهم يركزون الان بشكل أكثر تحديدا على زعزعة النظام السياسي وتعطيل الانتخابات بعد أن فشلوا في إشعال حرب طائفية من خلال هجمات تستهدف الشيعة أساسا.

السؤال الثاني: هو لماذا باتت الهجمات أقل عددا وأكثر تدميرا؟ ان المفجرين الانتحاريين مورد محدود بطبيعته – فلا يمكن استخدام أحدهم الا مرة واحدة. ومع تراجع حدة الصراع الأوسع في العراق وبدء ترسيخ الديمقراطية، بغض النظر عن مدى ما تعانيه من فوضى قد تجد الجماعات المسلحة مزيدا من الصعوبة في العثور على مجندين. وكذلك طردت القاعدة من معظم مناطق العراق نتيجة لقرار كثير من زعماء العشائر خلال العامين الاخيرين الانقلاب على القاعدة والتحالف مع القوات الأمريكية بدلا من ذلك. وأدى ذلك إلى تقليص شديد للمناطق التي يمكن للمسلحين أن يعملوا فيها بحرية والتي يمكنهم أن يحشدوا فيها تأييدا عاما. ويعني ذلك تقلص قدرة تنظيم القاعدة في العراق والجماعات المتحالفة معه حتى لو بقيت هذه الجماعات قادرة على القتل.

كما زادت أعداد قوات الأمن العراقية وانتشارها جغرافيا. وجعل انتشار نقاط التفتيش تحرك المسلحين ونقل المتفجرات محفوفا بمخاطر أكبر. ويحتمل أن ذلك أجبرهم على تغيير إيقاع الهجمات بحيث أصبحت أقل تواترا ولكنهم يسعون إلى أن يكون لكل منها تأثير أكبر.

واضاف التقرير في سؤاله الثالث: هل من الممكن منع وقوع هجوم انتحاري؟ ليعود بالاجابة: ان من الممكن إغلاق منطقة وسط المدينة لمنع التفجيرات التي تستخدم فيها السيارات الملغومة وذلك بإغلاق جميع الطرق، باستثناء عدد قليل منها وبإجراء تفتيش شامل للكشف عن المتفجرات أو الأشخاص المثيرين للريبة على الطرق القليلة التي تظل مفتوحة. ولكن هذا يكلف ثمنا يتعين دفعه من حيث النشاط الاقتصادي وغضب المواطنين. ويسعى رئيس الوزراء نوري المالكي لخوض الانتخابات في كانون الثاني المقبل بحملة انتخابية تستند الى انجازه في مجال تحسين الأوضاع الأمنية والإحساس بعودة الأمور إلى طبيعتها في الشوارع العراقية. وسعى لإعادة فتح شوارع رئيسية لتخفيف الاختناقات المرورية ولإزالة بعض الجدران المضادة للتفجيرات. وأقنعت تفجيرات ١٩ آب الحكومة بإبطاء هذه العملية ولكن التراجع الكامل الآن سيكلف المالكي بعض التأييد. ومنع المفجرين الانتحاريين الراجلين أكثر صعوبة ممن يستخدمون السيارات. فحتى لو تعرف ضباط الشرطة أو الجنود على مفجر انتحاري وسط حشد، فكيف يمكنهم عزل الشخص دون أن يؤدي ذلك إلى دفعه لتفجير نفسه وكل من حوله؟

السؤال الرابع الذي طرحه التقرير: ماذا يتعين على العراق القيام به لحماية نفسه؟ يقول الخبراء العسكريون إن نقاط التفتيش الثابتة لا تكفي فمن السهل تجنبها. وتحتاج قوات الأمن العراقية إلى أن تبدأ بإقامة نقاط تفتيش عشوائية تزيد احتمالات الإمساك بالمسلحين وهم في الطريق. كذلك يحتاج العراق إلى تقوية أساليب جمع المعلومات وقدراته على اختراق جماعات المسلحين وهي محدودة في الوقت الحالي. ويقول خبراء مكافحة الإرهاب: إن التمرد في أي مكان لا يمكن هزيمته بالجيوش ولكن يجب التصدي له من خلال عمل الشرطة. ويجب كذلك القضاء على الفساد بين قوات الأمن. وتركز استراتيجية الأميركية لمكافحة التمرد على الضغط على الجماعات المسلحة من خلال الدهم والعمليات المتواترة. وبذلك لا يتاح لخلايا المسلحين الوقت ولا الفرصة التي تحتاجها للتخطيط بعناية للهجمات وتنفيذها. كذلك فللهجمات المسلحة في العراق بعد يتعلق بالتوتر الطائفي، فمنذ الإطاحة بالنظام السابق في عام ٢٠٠٣ والصراعات الطائفية مستمرة وذلك يعني أن حلا طويل الأمد لا يمكن أن يأتي إلا من خلال المصالحة.

جنود بريطانيا العائدون من الحرب يعانون الاكتئاب وإدمان الخمور

لجنة «حرب العراق» تستجوب بلير وبراون وسترو

لندن/ وكالات

أعلن رئيس لجنة التحقيق البريطانية المستقلة حول حرب العراق جون تشيلكوت أنه سيقوم باستدعاء شخصيات سياسية وعسكرية بارزة لتقديم شهاداتها بصورة علنية أمام لجنته، من بينها رئيس الوزراء البريطاني غوردون براون وسلفه توني بلير ووزير الخارجية وقت الحرب على العراق في العام ٢٠٠٣ جاك سترو.

وقالت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي»: إن تصريحات تشيلكوت تزامنت مع اعلان لجنته أنها ستعقد أول جلسة استماع علنية الشهر المقبل في لندن من دون أن تصدر لائحة الشهود، فيما تصر أحزاب المعارضة البريطانية على أن تكون جميع جلسات التحقيق حول حرب العراق علنية. وأضافت الهيئة: إن رئيس الوزراء البريطاني براون وتوني بلير وجاك سترو، من بين الذين سيستدعيهم التحقيق لتقديم افاداتهم.

ونسبت إلى تشيلكوت قوله «إن وزراء ومسؤولين حكوميين وعسكريين بارزين سابقين وفي الخدمة، عليهم توقع أن يتم استدعاؤهم لتقديم أدلة أمام لجنة التحقيق في جلسات علنية، وفي حال كانت بعض الأدلة حساسة وتهم أمن بريطانيا القومي، سيجري الاستماع لها في جلسات مغلقة».

يذكر ان التحقيقات في شأن مهمة القوات البريطانية في العراق قد بدأت منذ ثلاثة اشهر متضمنة الاحداث التي بدأت منذ عام ٢٠٠١ وحتى تموز ٢٠٠٩ مشتملة على فترة الاعداد لما قبل حرب العراق وابان المعارك والمراحل التي تلتها.

وكان رئيس الوزراء البريطاني غوردن براون قد اعلن في ١٥ تموز الماضي فتح تحقيق مستقل بشأن مشاركة القوات البريطانية في العراق عام ٢٠٠٣ على ان تشمل الفترة من العام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٩. وقال براون يومها: ان نتائج التحقيق ستعلن في شكل شبه كامل ولكن ليس قبل عام اي بعد الانتخابات التشريعية المقبلة التي ستجري في موعد اقصاه حزيران ٢٠١٠. واضاف براون: إن هذه اللجنة ستتمتع بمداخل إلى جميع المعلومات الحكومية، ومن ضمنها الوثائق السرية ذات الصلة بحرب العراق، وصلاحيات تخوّلها استدعاء أي شاهد بريطاني للمثول أمامها وتستمع إلى الأدلة وراء أبواب موصدة لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي. وستعقد لجنة التحقيق حول حرب العراق أولى جلساتها العلنية في الرابع والعشرين من تشرين الثاني المقبل في مركز الملكة إليزابيث الثانية للمؤتمرات في لندن.

من جانب اخر، قال باحثون امس الجمعة: إن اساءة استخدام المشروبات الكحولية والاكتئاب امر شائع بين الجنود البريطانيين العائدين من اماكن انتشار الجيش البريطاني في مناطق الصراع في العراق وافغانستان لكن ضغوط ما بعد التعرض للصدمات هي مشكلة اقل مما كان معتقدا من قبل.

ووجدت دراسة اجراها اطباء نفسيون بريطانيون ان اكثر من ٢٧ في المئة من الجنود يعانون مشاكل الصحة النفسية بعد عملهم في مهام عسكرية في الخارج لكن حوالي ٥ في المئة فقط يعانون اضطرابات اجهاد يعقب الشعور بالصدمة وهو مرض يؤدي الى الوهن ويمكن ان يحدث بسبب الصدمات التي تقع خلال الحروب. ورصدت الدراسة فارقا طفيفا في مستويات الاعراض للاضطرابات الناجمة عن ضغوط ما بعد الصدمة بين الجنود البريطانيين والامريكيين العاملين في العراق. وقالت امي ايفرسن من مركز كينج لبحوث الصحة العسكرية بمعهد الطب النفسي في لندن والتي اشرفت على الدراسة: ان الابحاث كشفت الاحتياجات الصحية للقوات العاملة والتي يجب ان يضعها في الاعتبار مخططو الشؤون الصحية وصانعو السياسات. وكتبت في الدراسة «اساءة استخدام المشروبات الكحولية والاضطرابات الناجمة عن الضغوط اكثر شيوعا بكثير ولذلك يجب ان يركز عليها بشكل رئيسي التعليم والوقاية والتدخل». وتتهم شخصيات بارزة في الجيش البريطاني الحكومة بالفشل في تقديم رعاية كافية للجنود الذين اصيبوا بصدمات نفسية بعد الحرب في العراق وافغانستان حيث انتشر هناك ١٧٠ الف جندي بريطاني منذ عام ٢٠٠١ .

وحللت الدراسة التي نشرت في دورية «بيوميد سنترال سايكياتري» حالة ٨٢١ جنديا لمعرفة من الذين عانوا من أمراض نفسية وعقلية واجهاد ما بعد الصدمة.

وكانت المشاكل الاكثر شيوعا بين الجنود البريطانيين اساءة استخدام الخمور (١٨ في المئة) والاكتئاب أو القلق (١٣,٥ في المئة). كما قال الباحثون انهم وجدوا ان جنود الاحتياط الذين انتشروا في العراق كانوا عرضة لمخاطر نفسية اكبر من الجنود النظاميين.

معاناة نفسية جراء الحروب